بعد مضي أكثر من عام على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية.. د. فواز العلمي:

رؤية الملك عبدالله الثاقبة كان لها أبلغ الأثر في حسم مسيرة مفاوضات الانضمام لصالح المملكة

حوار: عبدالهادي محمد القحطاني

ثمن الدكتور فواز عبد الستار العلمي رئيس الفريق الفني السعودي للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية جهود الخبراء السعوديين في المفاوضات مع المنظمة والتي تمثلت في صياغة القرارات لصالح المملكة، ودعا إلى ضرورة الاستفادة من الانضمام إلى هذه المنظمة ودعم ذلك بالإمكانات والكفاءات والخبرات الوطنية المتخصصة في كافة النواحي الاقتصادية والفنية والقانونية، مؤكداً أن هناك ثماراً يجنيها المواطن من الانضمام إلى هذه المنظمة كتوفير السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية، ودعا السعوديين بمختلف فئاتهم إلى ضرورة اتباع كافة الأنظمة المتعلقة بهذه النواحي، تفاصيل أوفى تجدونها في حوارنا مع معاليه والذي تناول جوانب عديدة تتعلق بجهود الدولة والمسؤولين التي تهدف إلى الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

ما هي الأهداف التي دفعت المملكة لتسريع عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؟ وهل تحققت هذه الأهداف؟

- لكونها المحفل الوحيد المعني بأحكام وقواعد النظام التجاري العالمي، أصبحت عضوية هذه المنظمة هدفاً رئيسياً وأمراً حتمياً لكافة الدول على مختلف مستوياتها التنموية، حيث توفر هذه العضوية التوازن المطلوب بين حقوق الدول وواجباتها تجاه بعضها البعض ضمن منظومة من الأحكام والاتفاقات الإلزامية التي تطبقها كافة هذه الدول بالتساوي، وتحتكم في مخالفاتها أمام هيئة مختصة في المنازعات التجارية ذات أحكام صارمة ونافذة مما يحمي الدول الأعضاء من عشوائية العولمة، وتتحقق هذه الأهداف عندما تمارس الدولة العضو حقها في المشاركة الفعالة في اجتماعات المنظمة وتساهم في صياغة قراراتها وتقوم بتنفيذ وتطبيق اتفاقاتها والاستفادة القصوى من أحكامها، وهذه الأهداف بحد ذاتها هي ما كنا نطمح إليه قبل الانضمام ولقد تحقق جلها بحمد الله.

هل بالإمكان إعطاء القارئ مثلاً عن كيفية تحقيق هذه الفوائد؟ وفي المقابل ما هي التكاليف المتوقعة من عدم تحقيقها؟

- تتحقق هذه الفوائد من خلال الاستغلال الأمثل لعضوية الدولة في المنظمة وتطبيق اتفاقياتها وأحكامها للدفاع عن مصالحها، ولعل أفضل الأمثلة على ذلك مشاركة الخبراء السعوديين الفعالة في المفاوضات التجارية الدائرة حالياً وممارسة حقنا في توجيه دفة هذه المفاوضات وصياغة القرارات لصالح المملكة، كما يعتبر تطبيق أحكام الاتفاقات الإلزامية، مثل اتفاقية مكافحة الإغراق والدعم، على الدول التي تقوم بممارسة مثل هذه السياسات المشوهة للتجارة من أفضل الأمثلة على تحقيق أهداف العضوية، فإذا تنازلت الدولة عن حقها في تطبيق مثل هذه الاتفاقات بسبب عدم توفر الأنظمة المحلية أو لضعف الإمكانات والخبرات، أصبحت عضويتها في المنظمة غير مجدية، بل قد يصبح انضمامها عبئاً على اقتصادها المحلي وتجارتها العالمية؛ لأن الدول الأخرى لن

تحقيق الانجازات بعد الانضمام للمنظمة مرهون بقدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الاستشارات والمكاسب

تقف مكتوفة الأيدي إذا تأكدت من أن المنتجات السعودية تغرق أسواقها، بل سوف تقوم بتطبيق مثل هذه الاتفاقات بحذافيرها، وتلجأ أيضاً إلى هيئة حسم المنازعات التجارية في المنظمة لفرض المزيد من العقوبات الصارمة على الدولة التي لا تلتزم بتنفيذ تعهداتها وتفرض عليها غرامات مرهقة تصل في غالب الأحيان إلى مليارات الدولارات.

إذاً هنالك متطلبات أساسية يجب تأمينها في الدولة العضو لتحقيق الاستفادة من انضمامها للمنظمة، هل لكم أن توضحوا هذه المتطلبات؟

- تنحصر أهم هذه المتطلبات في تحديد الجهة الحكومية أو الجهاز الفني المختص بشؤون النظام التجاري العالمي، وتوفير الإمكانات اللازمة له وتدعيمه بالكفاءات الوطنية والخبرات التفاوضية المتخصصة في مختلف النواحي القانونية والتجارية والاقتصادية والفنية مع ضرورة تأمين الميزانية التشغيلية السخية اللازمة ليقوم بالمهام الجسام المناطة به، كما يتحتم على الدولة العضو إنشاء مكتب دائم لها في مقر المنظمة بمدينة جنيف لحضور الاجتماعات الرسمية والمشاركة في مجالس ولجان المفاوضات التجارية والمساهمة في لقاءات فرق العمل التي وصل عددها في العام الماضي إلى (٧٠١٥) اجتماعاً تدار جميعها باللغات الرسمية الثلاثة للمنظمة وهي الإنجليزية والفرنسية والأسبانية فقط، وغياب الدولة العضو عن هذه الاجتماعات يؤدي حتماً إلى انعزالها وانكفائها واتخاذ القرارات المصيرية بمعزل عنها، وسوف تضطر مستقبلاً للالتزام بها حتى لو كانت هذه القرارات في غير صالحها.

وما هي الفوائد المباشرة التي سوف تعود على المواطن العادي والمتوقعة من عضوية المنظمة؟

- لا شك أن عضوية المنظمة لها فوائد عديدة على المواطنين بعضها فورية ومعظمها تلوح في الأفق القريب، من أهم الفوائد الفورية توفر السلع الاستهلاكية والخدمات الرئيسية للمواطن بأسعار تنافسية وجودة نوعية عالية، وأفضل مثال على ذلك ارتفاع مستوى خدمات المصارف والاتصالات وانخفاض أسعارها وازدياد وتيرة المنافسة في قطاعات التأمين التعاوني والنقل الجوي والتوزيع والخدمات الصحية والمقاولات والتعليم، إلى تضاعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٢٥٠٪) في العام الماضي، وتوقع ارتفاع قيمة الصادرات السعودية غير النفطية إلى أكثر من (٨٠) مليار ريال خلال العام الجاري، كما أن توفر الشفافية والإفصاح في القرارات الحكومية والقدرة على التقاضي والاحتكام عن طريق استخدام الأنظمة الجديدة سوف يؤدي حتماً إلى تيسير وتسهيل الإجراءات الحكومية وهذا يتأتى بالطبع إذا تابع المواطن صدور هذه الأنظمة وتدارس بتمعن لوائحها التنفيذية.

وما هي الفوائد المتوقعة على المدى البعيد؟

- من أهم هذه الفوائد زيادة فرص العمل للمواطنين في القطاعات الإنتاجية، لكون أحد أهم المكاسب التي حصلت عليها المملكة في وثائق انضمامها للمنظمة تتركز في شروط السعودة المفروضة على الشركات الأجنبية والمختلطة الراغبة في دخول الأسواق السعودية، كما أن قطاع الخدمات سوف يشهد طفرة حقيقية في العديد من الأنشطة سواء كانت هذه الخدمات تقدم من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الكبرى وعلى كافة الأصعدة، لكون هذا القطاع أصبح محكوماً بالأنظمة والضوابط والرقابة المحلية التي أحكم الفريق التفاوضي السعودي توثيقها في اتفاقية الانضمام، ولعل أفضل مثال على ذلك استثناء الخدمات المحلية مثل المقاولات من مبدأ المعاملة

الوطنية في المشتريات الحكومية، وهذا يعني أن للدولة الحق في ترسية المشاريع الحكومية على شركات المقاولات السعودية بأسعار تفضيلية، وكذلك تفضيل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية في كافة المناقصات الحكومية.

لا زال هنالك العديد من المواطنين الذين يعتقدون أن المنظمة لم توافق على موقف المملكة من حظر دخول السلع والخدمات المحرمة للسوق السعودية، هل هنالك ما يثبت أن المملكة حصلت على هذا الحظر دون قيد أو شرط؟

- نعم وبدون أدنى شك، حيث تؤكد وثائق الانضمام المتوفرة على موقع الوزارة الإلكتروني وموقع المنظمة بأن الفريق التفاوضي السعودي حسم هذا الموضوع بشكل واضح وجلي ودون أي قيود أو شروط قد تعود على المملكة سلباً في المستقبل، كما أن المملكة كانت ولا زالت واضحة في موقفها من هذه السلع والخدمات المحرمة شرعاً، حيث يعتمد هذا الموقف أصلاً على تطبيق أحكام المادة (٢٠) من اتفاق الجات الخاص بتجارة السلع والمادة (١٤) من اتفاق الجات الخاص بتجارة الخدمات، وجميع هذه الأحكام تمنح الدول الأعضاء الحق المطلق في

مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي أثبتت جدواها ومزاياها.

حظر دخول السلع والخدمات لأسواقها إذا كانت تتنافى مع القيم والمبادئ وتضر بالصحة والأمن والبيئة، وحيث إن المملكة تحظر على مواطنيها المتاجرة وإنتاج وتسويق هذه السلع والخدمات المحرمة، فللمملكة الحق في حظر ذلك أيضاً على غير مواطنيها استناداً لمبدائي المعاملة الوطنية وحق الدولة الأولى بالرعاية دون تمييز.

لنتحدث عن القطاع الخاص السعودي وتطلعاته المستقبلية، ما هو دوره المطلوب بعد الانضمام للمنظمة؟ وكيف يستطيع أن يجني المكاسب من العضوية؟

- القطاع الخاص هو أكثر المتأثرين من انضمام المملكة للمنظمة، كما أنه في نفس الوقت هو الكاسب الأكبر من العضوية، لذلك سعت وزارة التجارة والصناعة إلى تزويده بكافة وثائق الانضمام ونشرتها على موقع الوزارة الإلكتروني، كما قامت الوزارة في العام الماضي بتقديم أكثر من (١٣٢) محاضرة توعوية في مختلف الغرف التجارية الصناعية بالمملكة، ووزعت حوالي (٥٤) كتيباً وأجابت على مئات الاستفسارات وأطلقت مراكز الاستفسار الإلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية، ومن المفروض الاستفادة من عضوية المنظمة في تصدير المنتجات والخدمات واستخدام الأنظمة الجديدة للدفاع عن مصالحهم.

ولكن القطاع الخاص يهاب المنظمة لكون اتفاقاتها تلزم الدول ومنها المملكة على فتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بينها وبين السلع والخدمات الوطنية، هل في أحكام المنظمة ما يحمي القطاع الخاص بالمملكة؟

- الاعتقاد بأن المنظمة ألزمت المملكة بفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية دون حسيب أو رقيب هو اعتقاد خاطئ، لأن مبادئ المنظمة واتفاقاتها وأحكامها تهدف أصلاً إلى تقنين المنافسة وتحييد الاحتكار وتنظيم الممارسات التجارية، ومبدأ النفاذ للأسواق يطالب الدول بضرورة توفر الشفافية والاستشراف في الأنظمة الوطنية ليتم تطبيقها بالتساوي على السلع والخدمات المحلية والأجنبية دون تمييز بينها إلا ما تم استثناؤه من مبدأ المعاملة الوطنية لصالح الدولة، مثل فرض التعرفة الجمركية على السلع الأجنبية المستوردة، وأود الإفادة بهذا الصدد أن متوسط السقوف الجمركية المتفق عليها في وثائق انضمامنا للمنظمة هي في المتوسط (١٢,٥٪) وهي أعلى من متوسط التعرفة الجمركية المطبقة حالياً في المملكة والتي تساوي حوالي (٥,٥٪)، وأكرر هنا أنه يتوجب على القطاع الخاص دراسة وثائق الانضمام بدقة للتعرف على الفرص التي تمنح السلع والخدمات الوطنية المزايا التفضيلية على منافسيها من السلع والخدمات الأجنبية.

هل لكم بإعطائنا أمثلة على هذه الاستثناءات والمزايا التفضيلية؟

- قائمة الأنشطة الخدمية المستثناة من

الاستثمار الأجنبي أحد أهم هذه الاستثناءات لأنها تمنح المستثمر المحلي فرصاً استثمارية محجوبة عن المستثمر الأجنبي، كما أن السقوف الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية المستوردة، كما ذكرت، تمنح المنتجين المحليين سعراً تنافسياً أفضل في الأسواق المحلية، وفي كافة القطاعات الإنتاجية تفرض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في السوق المحلي، بينما تؤدي الشركات الوطنية الزكاة الشرعية فقط، وكذلك شروط الإقامة والخبرة المفروضة على العاملين الأجانب ونسبة السعودة في الشركات الأجنبية تفوق ما تطالب به مثيلاتها من المؤسسات والشركات السعودية، وتعتبر جميع هذه الاستثناءات مكاسب صافية للمملكة في عضوية المنظمة.

التزمت المملكة بتطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية إلا أن الأسواق السعودية لا زالت تعاني من انتشار المؤلفات الأدبية المنسوخة وتفشي ظواهر الغش التجاري والتقليد، كيف نستطيع أن نقضي على هذه الظواهر التي تسيء إلى الاقتصاد الوطني؟

- القضاء على هذه الظواهر وغيرها من الممارسات المشوهة للتجارة هو الهدف الأول لولاة الأمر وكافة المسؤولين في الدولة، ولكنها تحتاج إلى تضافر جهود الجهات المختصة لتشعب مسؤولياتها في تطبيق أنظمتها، سواء كانت في وزارة الثقافة والإعلام المناط بها تطبيق نظام حقوق المؤلف أو وزارة التجارة والصناعة المناط بها تطبيق نظام الغش التجاري أو وزارة الداخلية المناط بها تنفيذ أحكام ديوان المظالم بعد صدورها ضد المعتدين على حقوق المؤلف أو مصلحة الجمارك المناط بها تطبيق لوائح التدابير الحدودية وحظر دخول هذه السلع للأسواق المحلية أو هيئة المواصفات والمقاييس المناط بها إصدار المواصفة القياسية أو المختبرات الخاصة التي تتأكد من صحة هذه السلع، وهنالك أيضاً وزارة الشؤون البلدية والقروية وهيئة الغذاء والدواء، وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر تطبيق الأنظمة بصرامة وتنفيذ الأحكام والعقوبات دون هوادة لما لهذه الممارسات التجارية الضارة من تأثيرات سلبية على الاقتصاد والأمن والصحة والبيئة، عدا عن أنها تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار لعدم ثقتهم بحماية الدولة لمنتجاتهم وأسمائها وعلاماتها وأسرارها التجارية، لذا يجب تضافر جهود الجهات الحكومية المختصة مع قطاع الأعمال لردع منتجي ومروجي الحقوق المنسوخة والسلع المغشوشة والمنتجات المقلدة للقضاء على هذه الظواهر الضارة بالاقتصاد الوطني ومعاقبة بؤرها في الأسواق المحلية.

تعهدات المفاوض السعودي هي التزامات للحصول على استحقاقات العضوية وليست تنازلات لحصد مكافأة الدول عليها

إذن هنالك متطلبات أساسية يجب توفرها في المملكة لمواجهة مرحلة ما بعد الانضمام للمنظمة والاستفادة من تطبيق الأنظمة الجديدة، ما هي أهم هذه المتطلبات وهل هنالك من يعرقل توفيرها؟

- هنالك مستويات لهذه المتطلبات على المستوى الداخلي، يتوجب علينا تنفيذ الالتزامات بحذافيرها في الأوقات والمواعيد المحددة لها في وثائق الانضمام، ومن أهمها رفع الإشعارات المطلوبة دورياً لإدارة المنظمة وتأسيس مراكز الإشعار وتقليص قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي ومواصلة إصدار الأنظمة الجديدة وتعديل بعض الأنظمة الحالية مثل الشركات والسجل التجاري ولوائح الاستثمار، إضافة إلى تنسيق المواقف بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتقديمها كموقف تفاوضي سعودي في جولات المفاوضات التجارية الدائرة حالياً.

أما على المستوى الخارجي، فهنالك ضرورة ملحة لإنشاء المقر الدائم للمملكة لدى المنظمة في جنيف ودعمه بالكفاءات التفاوضية الوطنية والخبرات الاستثمارية العالمية كما هو قائم في المقرات الدائمة للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية أو فقيرة، ومن خلال هذا المقر الدائم تستطيع

المملكة أن تشارك بفعالية في المفاوضات التجارية المستمرة وحضور اجتماعات لجان المنظمة للمساهمة في صياغة القرارات والاتفاقات الجديدة وإجراء المفاوضات الثنائية مع الدول الراغبة في الانضمام للتأكد من فتح أسواقها أمام الصادرات السعودية، ولا أعتقد أن هناك مواطناً صادقاً أو مسؤولاً عاقلاً يسعى إلى عرقلة توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه الخطوات الهادفة أساساً للدفاع عن مصالح المملكة الاقتصادية والتجارية الدولية.

عندما نتحدث عن الإنجازات التي حققتها المملكة في الأعوام الأخيرة يتصدر انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية كأحد أهم هذه الإنجازات، ولكننا في نفس الوقت نخشى أن تكون هذه الإنجازات قد تحققت من خلال تقديم تنازلات جائرة قد لا نعلم عنها إلا بعد فترات زمنية طويلة، هل لكم أن تؤكدوا لنا خطأ هذه النظرية لتزول عنا هذه الغمامة؟

- لا شك أن مراحل مفاوضات انضمامنا للمنظمة، التي استغرقت عشر سنوات طوال، كانت من أكثر المفاوضات التي خاضتها المملكة منذ تأسيسها مشقة وأكثرها تشعباً، ولقد باءت بالفشل جميع محاولات بعض الدول الكبرى والصغرى في إقناعنا بأن مدة هذه المفاوضات لن تطول إذا وافقنا على طلباتهم والتزمنا أمامهم بتنفيذ رغباتهم، بل إن بعض هذه الدول هددت بعدم الموافقة على أنظمتنا الجديدة إذا لم يتم عرض مسوداتها على خبراتهم، قبل إصدارها رسمياً في المملكة، للتأكد من تطابقها مع اتفاقات المنظمة، وطالبت دول أخرى بالحصول على التزامات من المملكة تفوق ما تنص عليه اتفاقات المنظمة مثل إلغاء الميزة التنافسية المتوفرة للصناعات البتروكيماوية السعودية، كما طالبت عدد من الدول بتحديد حصة سنوية لدخول عمالتها الأجنبية إلى أسواق المملكة، ولقد تصدى الفريق التفاوضي السعودي لهذه المطالب وغيرها مما كان له أكبر الأثر في إطالة أمد المفاوضات، وأود أن أؤكد هنا أن الثقة الملكية التي أولانا إياها قائد مسيرتنا الملك عبد الله بن عبدالعزيز والمواقف المشرفة لكافة المفاوضين السعوديين وعلى رأسهم وزير التجارة والصناعة كانت السد المنيع أمام مثل هذه الطلبات، كما أود أن أؤكد للجميع أن كل ما قدمناه من تعهدات، كانت بصيغة التزامات وليست تنازلات وجاءت ضمن الحدود التفاوضية التي رسمها مجلس الوزراء بناء على توصيات اللجنة الوزارية المشرفة على مسيرة الانضمام للمنظمة.

الدفاع عن المبادئ والمكتسبات الشرعية ومصالح المملكة الاقتصادية ساهم في إطالة أمد مفاوضات الانضمام للمنظمة

كيف ستواجه المنتجات الوطنية المنافسة العاتية إذا ألغت اتفاقية انضمام المملكة أنواع الدعم الذي كان يمنح للصناعة والزراعة المحلية وأيضاً دعم الصادرات؟

- أولاً: من المتعارف عليه أن المملكة كانت ولا زالت تؤمن بحرية التجارة وتطبق مبادئ اقتصاد السوق التي لا تعتمد على الدعم المادي المباشر، إضافة إلى أن المملكة لا توفر الدعم لصادراتها، ولذلك فإن تأثر المنتجات المحلية من إلغاء الدعم سيكون طفيفاً بل معدوماً في كثير من الأحيان.

ثانياً: تمنح اتفاقية الدعم لدول المنظمة كامل الحق في توفير أنواع محددة من الدعم لمنتجاتها الصناعية والزراعية، يطلق عليه اسم الدعم الأخضر، وتختص بتوفير الدولة لقطاعاتها الإنتاجية كافة وسائل البحث والتطوير ودراسات الجدوى، أما الدعم المحظور، الذي لا تنتهجه المملكة أصلاً، ويطلق عليه اسم الدعم الأحمر، فيختص بتقديم الإعانات المادية المباشرة وغير المباشرة للمنتجات المحلية لتصبح أسعارها التنافسية أقل من تكاليف إنتاجها، وهنالك الدعم الذي قد تختلف عليه الدول ليصبح قابلاً للتقاضي، ويسمى بالدعم الأصفر، ولقد التزمت المملكة بمواصلة سياستها التي لا توفر الدعم لصادراتها وتعهدت بتخفيض مستويات الدعم الزراعي المحلي بنسبة (١٣,٣٪) سنوياً لمدة عشر سنوات إلى أن تصل نسبته المسموح بها في الدول النامية (١٠٪) فقط، وأبقت المملكة على سياستها بمنح القروض التنموية الصناعية والزراعية طبقاً لمبدائي المعاملة الوطنية وحق الدولة الأولى بالرعاية.

هنالك تشكيك في الأوساط العالمية من نجاح المفاوضات التجارية الجارية حالياً على أجندة الدوحة للتنمية، ما هي العوائق الأساسية التي تواجه الدول الأعضاء بالمنظمة وتحد من قدرتها على التوصل لاتفاق شامل؟

- تأتي مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية بعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة المنعقد في سياتل بنهاية عام ١٩٩٩م، وتعتبر هذه الجولة الأولى من نوعها منذ تأسيس المنظمة في أوائل عام ١٩٩٥م، لذلك جاءت هذه الجولة التي أطلقها المؤتمر الوزاري الرابع في مدينة الدوحة بنهاية عام ٢٠٠١م للنظر في المواضيع المتراكمة والمشاكل المستعرة بين الدولة الأعضاء عبر قرن من الزمن.

وتنحصر هذه المشاكل في ثلاثة مواضيع أساسية، الموضوع الأول: يختص بمطالب الدول المتقدمة والنامية من الاتحاد الأوروبي بضرورة إلغاء سياسة دعم الصادرات الزراعية الأوروبية المشوهة للتجارة، الموضوع الثاني: يتركز على مطالب الدول الزراعية الفقيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخفيض الدعم الزراعي المحلي الممنوح للمنتجات الأمريكية مثل الذرة وحبوب الصويا والقطن ومنتجات الألبان، والموضوع الثالث: يختص بمطالب الدول المتقدمة من الدول النامية والفقيرة بضرورة تخفيض سقوفها الجمركية وإلغاء كافة العوائق غير الجمركية لتسهيل نفاذ السلع والخدمات لأسواقها، ونظراً لعدم ثقتها

بمواقف ووعود الدول المتقدمة، أخذت الدول النامية والفقيرة على عاتقها الوقوف جنباً إلى جنب أمام مطالب الدول المتقدمة في هذه الجولة من المفاوضات لحين التأكد من حصولها على الضمانات الكافية التي تكفل مصالحها الاقتصادية والتجارية، ويبدو مؤخراً أن الدول المتقدمة أيقنت بضرورة تقديم التنازلات للدول النامية والفقيرة عن طريق إلغاء كافة سياسات الدعم تدريجياً لإنقاذ جولة المفاوضات من الفشل.

ما هي أهم التحديات التي تواجه الدول الخليجية والعربية في المنظمة؟ وهل تساهم اتفاقات مناطق التجارة الحرة المتوقع إبرامها مع دول أخرى في دعم مسيرة دول مجلس التعاون الاقتصادية؟

- من أهم مكاسب الانضمام للمنظمة استطاعت الدولة العضو الدخول في اتفاقات إنشاء مناطق التجارية الحرة مع الدول والأقاليم الصديقة في المنظمة بهدف تعميق مزايا التبادل التجاري بينها واستثناء هذه المزايا من مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية، وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي العربية حالياً إلى إبرام مثل هذه الاتفاقات مع كل من دول الاتحاد الأوروبي لكونها الشريك التجاري الأكبر لدول المجلس، وكذلك اليابان والصين وسنغافورة وتركيا كل على حدة، ولعل تفعيل دور الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون واتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى يشكل أهم التحديات المستقبلية لهذه الدول، خاصة أن التكتلات التجارية الإقليمية غدت القاعدة المثلى للدفاع عن المصالح الاقتصادية الحيوية المشتركة لهذه الأقاليم المتجانسة، وفي الوقت الذي تزيد قيمة التجارة البينية في دول الاتحاد الأوروبي عن (٧٠٪) من إجمالي تجارتها العالمية، فإن هذه التجارية البينية لا تزيد عن (١١٪) في الدول الخليجية وتقل عن (٧٪) في الدول العربية، مما يعني محدودية الفوائد الناتجة عن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس الخليجية ومن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بفوائد اتفاقية دول الاتحاد الأوروبي، لذا يتوجب علينا السعي لفتح المزيد من الأسواق الخليجية والعربية في قطاعات السلع والخدمات وتسهيل التجارة البينية في هذه الأسواق لجني الفوائد المرجوة.

كيف ترون دور المملكة المستقبلي في النظام التجاري العالمي؟ وهل لدينا الإمكانات الأساسية لتفعيل هذا الدور الحيوي؟

- تعتبر المملكة أحد أكبر وأهم الاقتصاديات العالمية التي انضمت للمنظمة مؤخراً، حيث تحتل المملكة المركز (١٢) في الصادرات العالمية والمركز (٢٢) في الواردات، كما أن تجارة المملكة الخارجية تشكل نسبة (٧٠٪) من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي من أعلى النسب في العالم، لذا تتطلع الدول الأعضاء في المنظمة إلى دور مميز للمملكة في المفاوضات التجارية الدائرة حالياً والمشاركة بفعالية في مجالس المنظمة ولجانها الدائمة ابتداءً من طرح المبادرات وتنسيق المواقف وانتهاءً بإصدار القرارات وصياغة الاتفاقيات الجديدة الإلزامية، ولا شك أن موقع المملكة المميز على خارطة الاقتصاد العالمي وإتقان دورها في الاستفادة من عضويتها في المنظمة سوف يؤدي إلى حصد المكاسب الصافية التي تعود على الاقتصاد الوطني بأضعاف ما تجنيه المملكة من عوائد نفطية سنوية، ولكن هذه النتائج تعتمد على مدى توفر الإمكانات المتاحة للوزارة من كفاءات وطنية متخصصة وخبرات عالمية مميزة وميزانية تشغيلية سخية.